

صاحب : جعفر وورد
الطائف



د . مصطفى

نور الدين عطيه

مقدمة

هذه الدراسة (مصر.. جذور التخلف) حصيلة وملخص
لجهد علمي بدأ في ١٩٧٤ بدراسة حول التخلف (سوف
أضع مخطوطها باليد لاحقا) ثم تواصلت طوال الفترة
١٩٧٧-١٩٨١ في فرنسا وخلالها درست المجتمع المصري
منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الأولى ..
تجسد ذلك في ٣ أبحاث من أجل الحصول على دبلوم من
معهد البحر المتوسط للدراسات الزراعية ودبلوم دراسات
عليا في اقتصاديات بلدان العالم الثالث ورسالة دكتوراه
المرحلة الثالثة في الاقتصاد من جامعة مونبلييه في فرنسا.
لم أترجم هذه الأعمال التي تتجاوز ٥٠٠ صفحة لأن اليد لا
تعود لكتابة ذات الشيء مرتين .. ومن ناحية ثانية لظهور
كتابات كثيرة، من حينها، على ضوءها يلزم الإضافة
والتنقيح لما لهذه الدراسات الجديدة من أهمية.
يبقى صالحا من هذه الكتابات وهذا التحليل رؤيوية لم
تغيرها الدراسات الأخرى بل تثريها.
في هذا المقال أقدم نتائج ما كنت قد توصلت إليه في تلك
الأبحاث الجامعية.

نشر في مجلة المنار الشهرية - العدد السادس -

يونيو ١٩٨٥ - باريس - ص ص ٧٠ - ٨٢





د . مصطفى
نور الدين عطيه

فهم عملية التخلف . . التبعية لمجتمع ما ،
تقتضي تتبع عملية تطوره التاريخي بمستوياتها
المختلفة (الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية
والثقافية . . . الى اخره) . . فالاسباب
والعوامل التي ادت الى التبعية والتخلف تكمن
في حركة هذا المجتمع التاريخية . . ولان لكل
مجتمع ، غربيا كان ام شرقيا ، خصوصية تميز
مسار عملية تطوره تاريخيا ، فانه بدءاً من هذه
الخصوصية ، حدث تميزاً بين التشكيلات
الاجتماعية - الاقتصادية ليمر كل منها بانماط
انتاجه الخاصة به أى ليصبح بعضها له نمط
انتاج رأسمالي متقدم والاغلبية انماط رأسمالية
تابعة - متخلفة وصولاً الى نمط الانتاج
الرأسمالي^(١) ، الذي بعموميته كنظام دولي

(١) تحليل القارئ الذي يريد مزيداً من التفاصيل التاريخية
حول هذا التصور للتنوع في التشكيلات الاقتصادية
الاجتماعية الى كتابات ييري اندرسون التي نعدها اعادة
اكتشاف لجوهر حركة التاريخ الانساني خاصة : Perry ANDER-
SON, *Les passage de l'Antiquité au féodalisme Français*
Maspero, 1977. (مترجم عن الاصل الانجليزي الصادر في
١٩٧٤) وكذلك كتابه : (في جزئين) L'Etat Absolutiste صدر
بالانجليزية في ١٩٧٦ وترجم لدى ماسيرو ايضا في ١٩٧٨ .
ونعتقد ان ترجمة عربية لكتابات اندرسون ستهز كثير من
المفاهيم السائدة حول ضرورة مرور المجتمعات الانسانية
بمراحل خمس اوست . . حتمية . .

« يحدث التمييز بنوعية تختلف من مجتمع لآخر » .

فعملية التطور التاريخي هي الوعاء الذي يحتوي انماط الانتاج المختلفة . . اما العوامل والسمات التي تسمح بالقول بان لكل مجتمع خصوصيته ، فهي بالدرجة الاساسية عوامل داخلية . غير ان العوامل الخارجية تشارك في لحظة تاريخية معينة ، على نشأة ونمو وتجذر هذه الخصوصية . . ولكن درجة الاهمية التي تتمتع بها العوامل الخارجية في هذه العملية ، تختلف من مجتمع لآخر ومن فترة تاريخية لآخرى . . ونقول بان المجتمع له تشكيلة اجتماعية - اقتصادية تابعة - متخلفة ، بدءا من مرحلة ادماجه والحاقه بالنظام الرأسمالي الدولي ، ليسهم بدور محدد في عملية الانتاج العالمي ، ولاشباع حاجة هذا النظام الرأسمالي بشكل اساسي . . وهذا ما ينجم عنه تغير في نمط علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، لتكيف للدور الذي يقوم به المجتمع في عملية التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل . . وبمر هذا التغير من خلال تغيرات مناظرة في التشريع الذي ينظم العلاقات الاجتماعية . . والعلاقة بين الانسان حول وسيلة الانتاج . . ويدخل في اعادة خلق علاقات انتاج اجتماعية عوامل اخرى ، لعل اهمها هو عامل نمو القوة العاملة في علاقتها بحجم ونوع تراكم رأس المال في فترة بعينها ، حيث يعم مستوى تقني معين^(٢) . .

(٢) السمات التي نتكلم عنها منذ السطور الاولى عن عملية التخلف والتبعية وتعريفها . . الى اخره ، هي سمات تتعلق

بالمجتمع المصري ، ولا ندعي اننا نطبقها على كل المجتمعات بنفس الآليات . . ولذلك ننبه منذ البدء ان كل ما نقول به ليس تصورا نظريا نسقطه على الواقع المصري وحركته التاريخية وانما هو محصلة ابحاث تاريخية - اقتصادية تفصيلية للآخرين ولكائب المقال منها بشكل خاص رسالة دكتوراة المرحلة الثالثة في الاقتصاد تحت عنوان : Moustafa ATTIA EGYPTTE Ressources et Population, à Travers les rapports de production de la Deuxième moitié du XIX ème siècle à la première guerre mondiale, 1981, Université de Montpellier, Faculté de Droit et des Science économiques P.B.

وتحول المجتمع او التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الى تشكيلة رأسمالية تابعة - متخلفة ، يعنى أنه قد حدث اختلال في مجمل الوظائف الاقتصادية للهيكل الانتاجي ، بحيث اصبحت عملية الانتاج تدار من اجل ارضاء الطلب الخارجي (الاجنبي) للمنتجات « السلع » التي اصبحت على الهيكل الانتاجي ان يوفرها طبقا للدور الذي حدد له في تقسيم العمل الرأسمالي الدولي .

ومن جهة اخرى اصبحت حاجات هذا المجتمع الداخلية ، تشبع من السوق الرأسمالي الدولي . فحدث بناء على هذا الخلل ان تحولت وحدة الانتاج الاساسية (الاسرة او العائلة في فترة ، ثم الافراد بعد ذلك) الى منتج لفائض قيمة ، دون ان تتحول العلاقات الاجتماعية للانتاج ، الى علاقات رأسمالية داخلها في فترة اولية ، يطرأ عليها تغيرات لاحقة بعد ذلك نظرا لدخول عوامل اخرى محددة في مجمل هذه العملية . الا ان ذلك لا ينفي وجود وحدات انتاجية رأسمالية تتعايش بجانب تلك الوحدات الاسرية .

تلك هي سمات المجتمع المصري منذ مطلع القرن التاسع عشر بايجاز تحول نمط الانتاج من الالتزام ، كنمط انتاج سابق على الرأسمالية ، الى نمط الانتاج الرأسمالي التابع - المتخلف^(٣) . . وسوف نتضح تلك

(٣) نقول بان الالتزام نمط او اسلوب انتاج سابق على الرأسمالية ، وذلك بناء على ان « طبقة الملتزمين كانت تسيطر على وسيلة الانتاج الرئيسية ، اي الارض ، وكانت بذلك تتمتع بحقوق اقترنت في اواخر القرن الثامن عشر من الملكية . . ولا نطلق على الالتزام كنظام تسمية نمط انتاج اقطاعي او شبه اقطاعي ، لاسباب تاريخية بحتة تنفي اي امكانية علمية للقول بأن هذا النظام كان اقطاعيا . . سوف نرى بعض الاسباب او المؤشرات ، في الصفحات التالية ، التي تدعم هذه الفكرة غير اننا سنفرد مقالة مستقلة حول هذا الموضوع نقارن فيه بين ما كان سائدا في مصر تفصيلا في هذه الفترة من علاقات انتاج وبين ما كان يسود انماط الانتاج الاقطاعية في كل من اوربا الغربية والشرقية ، ويلزم الاشارة اننا قد توصلنا الى هذا الاحساس بنوعية نمط الانتاج المصري السابق على الرأسمالية في بحث كتبناه في ١٩٧٧ تحت اسم : Moustafa ATTIA, L'Egypte, ressources et Population (vue à Travers les rapports de production au cours de la première moitié du XIXème siècle) Me-moire de DESS, بنفس الجامعة السابقة .

القضايا مع تقدمنا في الصفحات التالية ،
وبانجاز المادة التاريخية - الاقتصادية - السياسية
والقانونية كاساس للبرهنة على ان الطريق الذي
شقّه المجتمع المصري له خصوصيته . . وهي
برهنة هدّتها دحض فكرة سائدة عن مراحل
حتمية ، سببت ، بوعي وبدون وعي ، تعميق
التبعية والتخلف . . وهذه البرهنة بجانب
سعيها العلمي لاعطاء الجدل (الديالكتيك)
بعده المفتوح ، تريد التأكيد على انه بدءاً من
هذا الجدل المفتوح تصبح عملية تجاوز التخلف
رهن بتحول القوى الاجتماعية المنتجة من وعي
في ذاته الى وعي لذاته .

فترة المفاض العادة

من اجل تقديم محتوى عيني لتلك المفاهيم
والافتراضات النظرية ، نعود قليلا الى اواخر
القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر ،
حيث يمر المجتمع المصري بفترة مفاض
حادّة . . فالصراع بين المماليك في
مصر - العثمانية على اشده ، ويدفع ثمنه
الفلاح المصري في شمال مصر وجنوبها ، ثم
تأتي عدوانية رأس المال الاجنبي ، متمثلة في
الغزو الفرنسي في ١٧٩٨ ، ليزيد من احتدام
هذا الصراع . . وتختمر الحركة الوطنية لتواجه

العدوان الفرنسي ، فينزاح عن ترابها ، ثم
تستدير لمواجهة الحكم المملوكي العثماني
الاجنبي الذي كلفها عدة قرون من المعاناة
السياسية وحطم هيكلها الاقتصادي ،
والثقافي ، وفرض عليها انقطاع حضاري
ما زالت اثاره ماثلة . .

تمخضت السنوات الاخيرة من القرن الثامن
عشر والاولى من التاسع عشر ، عن بداية
مرحلة جديدة في تاريخ مصر لا نعتبرها امتدادا
طبيعيا او تلقائيا للقرون السابقة ، اذ انه في
تلك الفترة ، يبدأ اول التحام وتشابك بين
العوامل الداخلية والخارجية ، على نحو محدد

وناضج ، بحيث تصبح كل التطورات اللاحقة¹⁰ عليه ، وحتى الآن ، غير منقطعة عنه ، وترتبط به ارتباط وثيقا .

تميزت « الدولة المصرية » ، في آواخر القرن الثامن عشر ، بالضعف الشديد ، حيث مزقتها الصراعات الداخلية بين المماليك الاجانب ، الذين يتنازعون سلطان مصر ، في فترة اتسمت فيها الامبراطورية العثمانية بالوهن والتفكك^(٤) . . وكانت الاثار المباشرة لذلك ، هي اهمال تام لوسائل الانتاج ، خاصة الارض الزراعية ، وتهدم السدود القليلة التي كانت تنظم عمليات الري بشكل محدود نسبيا ، وكذلك لم ترع وسائل الري الاخرى وخاصة الترغ والقنوات . . وكان المعنى المباشر لذلك هو عدم ضمان عملية تجدد الانتاج . .

(٤) حالة التفكك واللامركزية للدولة المصرية في القرن الثامن عشر يجد القارىء مؤشرات لها في معظم كتب تاريخ مصر او عن الامبراطورية العثمانية . وكانت هذه اللامركزية متجلية في مؤشرات مختلفة نضيف الى ما سنذكره في الصفحات التالية ، عدم سيطرة « الدولة المصرية - العثمانية » على جنوب مصر منذ تمرد علي بك الكبير بشكل خاص . . كذلك تثار مسألة اخرى حول المماليك وهل هم اجانب ام اصبحوا جزءا لا يتجزأ من الشعب المصري . ونحن نميل الى اعتبارهم اجانب ليس فقط لانهم بالفعل جلبوا من الخارج (من اليونان - وروسيا - والباينا وفرنسا . . الى اخره) ولكن ايضا لانهم ظلوا بعيدين عن الحياة الثقافية والاجتماعية للشعب المصري وتعالوا عليه ، فهم فئة حاكمة واردة واجنية طبقا لهذه المعايير ، يضاف اليها ايضا انها لم تكن بتلك التي يمكن ان نطلق عليها بمصطلحات العصر بفئة وطنية ، اي تشغل بالمصالح العليا والحيوية لغالبية الشعب من المتجنيين المباشرين ، (ولكن يجب الاشارة الى ان سمة غير الوطنية قد تطلق ايضا على الفئات الاجتماعية المحلية (القومية) التي لا تدافع عن المصالح الحيوية للوطن وللغالبية - المتجنية المباشرة وهي بالتالي سمة سياسية) .

وتجدر الإشارة الى ان اللامركزية كانت سمة « الدولة المصرية » في تلك الفترة . حيث انشغل الحكام بصراعاتهم ، وتحصيل اكبر قدر من الضرائب والفرد والعوائد ، بينما استمرار عملية الانتاج ، كانت هما ينشغل به المنتج المباشر (الفلاح) والذين استحوذوا على الارض الزراعية كالتزام . . اي ان عملية الانتاج الزراعي - التي كانت النشاط الوحيد تقريبا - كانت ابعد ما تكون عن هموم « دولة المماليك »^(٥) ، وكان هذا الامر من شؤون المحافظات ، والمشرفين على الارض ممن يعملون لدى الملتزم الغائب عن موقع التزامه .

(٥) DECHABROL, M. *Essai sur les Moeurs des Habitués modernes de l'Egypte, Description de l'Egypte, Etat moderne*, Tome 18, Paris, M.D.CCC.XXVI. PP.313-21.

2
اما تنفيذ الجزء العام من عملية الانتاج ، من حفر ترع او تطهيرها او اقامة سدود محلية او غيرها، فكان يتم بتعبئة المنتجين المباشرين بأسلوب العمل المجاني ، اي السخرة . . .
وجدير بالاشارة، اذن انها كانت « سخرة محلية » لا يجبر فيها الفلاح على الانتقال من قريته الى قرى اخرى، كما سيحدث بعد ذلك في ظل ظروف مختلفة، سوف نتعرض لها بعد قليل، ولها اهمية قصوى بمسألة ربط الفلاح بالارض من ناحية ودور الدولة في العملية الانتاجية من ناحية ثانية ، الى جانب تعلقها

بتطور علاقات الانتاج الاجتماعية من ناحية
ثالثة . . .

نضيف الى ذلك، ان « نمط انتاج » الالتزام ، كان يسود دلتا مصر من خلال علاقة سيطرة مستقرة نسبيا على الارض ومع نفس الفلاح ، اما في جنوب مصر فكان يقوم على اعادة توزيع الارض على الفلاحين سنويا، بعد عملية مسح الارض، على اثر انحسار مياه الفيضان . وفي مصر الوسطى كانت مساحة الارض الزراعية شاسعة وتتجاوز امكانيات الايدي العاملة الزراعية التي تقطن هذه المنطقة، بحيث وفر ذلك نمطا ثالثا لحيازة الارض تقوم على قدرة الفلاح على الاستزراع^(٦) . . .

(٦) لعل اهم الدراسات التي كتبت عن القرن الثامن عشر

لم تكن افضلها جميعا هي كتاب د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة، ١٩٧٤ . الذي يقدم فيها صورة تفصيلية دقيقة للغاية عن نظام الالتزام الذي كان سائدا . كذلك كتاب د . محمد دويدار : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٠ . وايضا كتاب Peter GRAN, *Islamic Roots of capita-*
lism, EGYPT 1760-1840, University of Texas Press, Austin and London, 1979.

وتعتبر هذه التركيبة لنمط الانتاج عن علاقات انتاج اجتماعية مختلفة نسبيا . . . فحيث يسود نظام الالتزام . . . يجبر الفلاح على زراعة « ارض الوسية » دون مقابل عيني او نقدي ، اى سخرة .

وارض الوسية هي مساحة الارض التي يختص الملتزم بانتاجها ومعفاة من الضرائب مقابل « وظيفته » بتحصيل الضرائب من الفلاحين الذين يزرعون باقي الارض - ارض الاثر - لحسابهم مقابل دفع الضرائب للدولة . . .

وبشرط زراعته للارض . . . فاذا عجز عن ايهما اخذت الارض منه ، ليزرعها فلاح غيره ، الى ان يكون بمقدوره زراعتها وتسديد ضرائبها، عندئذ يكون من حقه استرجاع . . . « ارضه » .

نستخلص من ذلك ان للفلاح حق الانتفاع بالارض الزراعية، مقابل شرط زراعتها وتسديد الضرائب للدولة، (سوف يطرأ تغيرات جوهرية على هذا الحق سوف نتعرض لها في حينها في ربطها بالاسباب التي ادت اليها) ، وان الفلاح لم يكن يربط بالارض عندما يعجز عن تسديد الضرائب في مصر، كما كان يحدث في بولونيا، وبروسيا وروسيا وبراندنبورج وبوهيميا وليتونيا - على سبيل

المثال - خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر (٧) . . .

اذن كان الفلاح المصري بمجرد من ارضه مؤقتا، الى ان يصبح بإمكانه دفع متأخرات الضرائب، فترد اليه . . وكان للفلاح حق آخر على الارض، ويتمثل في حقه في بيع حق انتفاعه بالارض او التنازل عن هذا الحق لغيره، بشرط ان يوافق الملتزم على ذلك . . بقول اخر كان له حق ترك الارض لغيره ومغادرة القرية . . فهو لم يكن في ارضه كما حاول بعض الميكانيكيين ان يقولوا بذلك . . وتمتع الفلاح، في غياب مركزية « دولة الممالك » وحتى ادخال التعديلات في فترة محمد علي، بحرية استغلال ارضه كيفما شاء . . سواء بزراعتها بنفسه، او بالمشاركة مع غيره، او بتأجير هذه الارض او جزء منها لمدة سنة او اكثر . . او تأجيرها إبان فترة زراعة محصول معين . .

ويحق للفلاح ايضا التنازل عن حق انتفاعه بالارض الى ورثته . . او رهنها « بالغاروقة » اي حقه في استعادتها بعد دفع قيمة الرهن على الا تتجاوز هذه المدة ١٥ سنة وإلا اصبحت من حق من رهننت له هذه المدة . . وهذا الشرط كان الوحيد الذي يحرم الفلاح من حق استعادة الارض بعد تغيبه عنها، على عكس الاساليب الاخرى التي كانت تبيح له استعادة الارض اثر عودته الى القرية بعد فترة غياب غير محدودة، سواء كان خروجه هجرة او عدم قدرة على زراعة الارض وتسديد الخراج . .

هذا الوضع كان يختلف كما اسلفنا عما كان ساريا في كل من مصر الوسطى والعليا . . فالمنتج المباشر لم يكن مجبرا على اي نحو بزراعة الارض . . فهي إما كانت شاسعة تفوق طاقة عمل الفلاحين في مصر الوسطى او توزع على من يريد في الصعيد . . فالفلاح حر في تنقله خارج القرية والتزامه محدود في الصعيد بسنة زراعية يترك الارض بعدها ان اراد . . ولكن ما يجمع كل هذه الصور المختلفة لاستغلال الارض هو التزام المنتج المباشر

- الفلاح - بتوريد الضريبة الى الدولة . . وما يميز وضع الفلاح هو خضوعه في دلتا مصر للقيام بالسخرة في الاعمال العامة . بينما لم تكن هناك سخرة لا في مصر الوسطى ولا في مصر العليا حيث كانت الارض تغمرها مياه الفيضان وتروى بعد انحساره ري حياض . . اى كانت عملية العمل قاصرة على الوحدة الانتاجية الاسرة او العائلة الممتدة ، بينما عملية العمل في شمال مصر كانت تتجاوز هذه الوحدة الانتاجية التي تعمل لحسابها ، ليدخل فيها قسط من العمل المجاني يقوم به الفلاح على ارض الملتزم والقرية التزامه .

على هذا النحو نجد ان نظام الالتزام اوقع المنتج المباشر تحت صور استغلال اكثر كثافة في بعض مناطق مصر حيث تخضع معظم ارضها لنظام الري الدائم ، الى جانب ان الفلاح كان مجبرا في ظل هذا النظام على اعطاء جزء كبير من فائض انتاجه ، الى الملتزم ومن يعملون لحسابه ، في صور ضرائب وفرد ، الى جانب استعمال اساليب وحشية في سلبه هذا الفائض او في استخدامه في السخرة على حساب عمله على ارضه .

ولكن ما يجب لفت النظر اليه ، هو ان علاقات الانتاج الاجتماعية كانت تتميز بغياب الجانب الشخصي والمباشر بين الملتزم والمنتج المباشر^(٨) . . ويرجع ذلك الى ان « نمط انتاج

(٨) كان عدد الملتزمين سنة ١٧٩٧ نحو ٤٤٢٠ مهم ٢٦١٦ من الممالك والعسكريين ، و ٨٦٠ من البدو ، و ٥٨٠ من النساء (في الغالب زوجات الشريحة الاولى) ، و ٣٠٧ من العلماء و ٥٧ من التجار . . ومعظم هؤلاء كانوا من سكان المدن ويوكلون شرائح اجتماعية اخرى بالاشراف على الارض التي يتحملون مسئوليتها . وجدير بالاشارة الى ان نظام الالتزام طبق لأول مرة في مصر سنة ١٦٥٨ وكانت هيمنة الدولة المصرية - العثمانية ، قوية في سيطرتها على وسيلة الانتاج الرئيسية - الارض - بحيث كان النظام يطبق على نحو يحول دون تكون طبقة كبار ملاك قوية في مواجهة الدولة ويستمر هذا الوضع حتى ١٧٢٨ حينما تكتسب فئة الملتزمين حقوق نقل التزامهم ويصبح ذلك شبه وراثي وهذا التغيير يواكب ضعف الدولة المركزية . . ثم تأتي ضربة محمد علي في فبراير ١٨١٤ لتضع حدا نهائيا لهذا النظام . انظر تفصيل ذلك في كتاب عبد الرحيم عبد الرحمن الذي سبق ذكره وكذلك عند Peter GRAN, Ibid, PP. 6-21. ATTIA, Thèse de 3eme cycle, IBID, وكذلك الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر وهو ترجمة لكتاب صدر بالانجليزية تحت عنوان : The Agricultural Policy of Mohamed Ali in EYPT, 1959. مؤلفته هيلين ريفلين Helen RIVLIN, وصدرت الترجمة التي قام بها كل من د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى الحسيني عن دار المعارف بمصر في ١٩٦٧

16 الالتزام « الذي ساد مصر حتى أوائل القرن التاسع عشر لم يسمح بتكوين طبقة كبار ملاك اراضي مصرية او حتى اجنبية - من الممالك . . نظرا لتعاقب اعطاء الارض كالتزام من خلال المزاد العلني الذي يعقد سنويا . . بمعنى ان هذا التغير الذي كان يطرأ على الذين يسيطرون على وسيلة الانتاج الرئيسية - الارض - حال دون خلق « طبقة كبار ملاك » تتمتع باستمرارية سيطرتها عليها خلال فترات طويلة بحيث يعني ذلك تكوين « ارسقراطية » مصرية، هذا في الوقت الذي تمتع فيه الفلاح واحفاده لقرون طويلة بحق

استعماله لنفس الارض ، فاصبحت اثراله على مر العصور .

وعندما استقرت السيطرة نسبيا على الارض ، بتحول نظام الالتزام ، ليصبح شبه وراثي ، لم يدم هذا الاستقرار لفترة طويلة ، إذ تنازعت عوامل الصراع على السلطة بين الممالك الذين مثل ثلثي الملتزمين عدد منهم . . وفي نفس الوقت يحدث عدوان رأس المال الاجنبي - الحملة الفرنسية - فيسعى الى احداث تغيير جذري في نظام ملكية الارض وأرسى قواعد الملكية الخاصة الفردية^(٩) . . ويرغم عدم تمكن رأس المال الاجنبي من تنفيذ هذا المشروع الا انه هز ، على الاقل ، اسس « الملكية » التي كانت سائدة حتى هذا الوقت ، او طرح تصور آخر لشكل الملكية العقارية يلتقي مع استراتيجيته .

(٩) د . محمد دويدار ، المرجع السابق ذكره ، ص ص ١٩٠ - ١٩٣ - دار القانون المعروف بقانون ١٦ سبتمبر ١٨٩٨ حول تنظيم العلاقة الاجتماعية حول الارض بان يصبح للفلاح حق الاحتفاظ بالارض التي بيده مقابل تقديم سندات تبرهن على امتلاكه لها بالبيع او الميراث ولوضع نظام تسجيل او سندات « تمكين » فردي . . واقرار حق التوريث ، الى جانب وضع قاعدة لتقدير ثمن الارض . . وحال دون تنفيذ هذا القانون ثورة القاهرة في اكتوبر ١٧٩٨ اساسا ، ثم خروج قوات الاحتلال في ١٨٠١ .

وباستيلاء محمد علي على السلطة، تحت ضغط جماهير الشعب المصري وقادة الحركة الوطنية، ضد الامبراطورية العثمانية، حدث اهتزاز حقيقي لقواعد نظام الالتزام، خاصة بالتصادم الفعلي والعييف بين السلطة الجديدة والماليك... وما اسفر عنه هذا التصادم من تصفية جسدية لقادة الماليك وانهايار «الدولة القديمة»، وبداية وضع اسس جديدة لنظام ملكية الارض تصبح فيه الدولة بأدواتها المختلفة ذات وجود ملموس وفي مواجهة مباشرة مع المنتج المباشر، على عكس الوجود الشكلي للملتزمين من ماليك وغيرهم الذين كان دورهم محددًا في اكثر صورته تطورا كوسطاء بين الدولة والمنتج المباشر... اى انه كان المنفذ للتشريع الذي تسنه الدولة وليس له حق طرد الفلاح من أرضه ما دام هذا الفلاح قادرا على زراعة الارض والوفاء بالضرائب للدولة^(١٠)...

تلك هي المواجهة المباشرة بين الدولة والفلاح سينتج عنها مجموعة من التغيرات

(١٠) تجدر الاشارة الى انه مع ضعف السلطة المركزية الممثلة للامبراطورية العثمانية - وهي المرحلة التي تمثل ضعف هذه الامبراطورية ووهن سيطرتها على البلاد الداخلة تحت سيطرتها، استطاع الماليك ان يتغلغلوا الى جهاز الدولة البيروقراطي وان يكون لهم وجود اساسى داخل الجهاز المالى بادخال رجال واعوان لهم داخله، يضاف الى ذلك وجودهم العسكري ايضا، وانعكس ذلك كما اسلفنا القول الى تمتعهم بمزيد من المزايا على الارض كملتزمين، وهؤلاء الماليك هم الشريحة الاساسية او الطبقة التي تعبر الدولة في سياستها عن

مصالحهم ان لم يكن من خلال نص مكتوب، وعلى الاقل باقرار ممارسات اقتصادية تعبر عن مصالحهم مثل توارث الالتزام على سبيل المثال او حقهم في بيعه... ولكن الصراع داخل هذه الطبقة في ظل صراعهم مع باشا مصر العثماني في مرحلة ضعفه، انعكس على الدولة ككل واصبحت سلطتها بمزقة مبعثرة... لمزيد من التفاصيل انظر: GRAN, Hbid, PP. 11-12 ايضا عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق خاصة حول استفادة التجار من الصراع داخل الماليك وحاجتهم الى النقود، مما يدفعهم الى رهن او اسقاط او تأجير التزاماتهم الى التجار وكذلك فرض ضرائب اقل على من يسدد الضرائب نقدا (وليس عينا) وهو ما يعنى التجاء الفلاح الى من لديهم نقود اى التجار للسلف وبالتالي المديونية وعدم القدرة على التسديد واسقاط حق الانتفاع وهكذا... يصبح التجار جزءا من الطبقة التي تعبر الدولة عن مصالحهم الاقتصادية نظرا لما لهم من اهمية الى الشريحة الاساسية في هذه الطبقة الحاكمة التي يضمن لهم التجار المال والسلاح ايضا... كذلك من الكتابات الهامة حول هذا الموضوع HOLT, PM., Ed. Political and Social change in modern EGYPT, OXFORD University Press, New York-Toronto, 1968, PP. 79-103.

الجوهرية طوال القرن التاسع عشر، وتصبح
علاقات الانتاج اللاحقة ومجموعة القواعد
والقوانين التي تنظم العلاقة بين المنتج المباشر
والدولة، وحقوق المنتج المباشر على الارض،
علاقة مختلفة جذريا وكأنها انقطاع عن الماضي
او قفز عليه . . وليس هذا التطور في العلاقات
الاجتماعية للانتاج، في حقيقته العينية قفزا
فوق التاريخ وحركته، وانما بعكس ذلك تماما،
كان اقصى تعبير ملموس عن هذه الحركة
التاريخية في صيرورتها، وفي جدليتها
المفتوحة . .

ان عدم تكون طبقة كبار ملاك اراضي
مصرية حتى اوائل القرن التاسع عشر هو سبب
قيام الدولة بدور هذه الطبقة، في مرحلة
اولى، بعد القضاء على « الطبقة » الاجنبية
المسيطرة على وسيلة الانتاج الرئيسية، وكان
هذا هو المنطق الوحيد في تلك الفترة التي لم يكن
افق الحركة الوطنية تطور لياخذ بعدا اقتصاديا
سياسيا ناضجا لينفي كلية اسس التشريع
العقاري السائد، بنفى جذري لأساسها المادي
وفي مرحلة ثانية ستخلق الدولة طبقتها . . وفي
مرحلة ثالثة سيحدث « استقلال نسبي » بين
الدولة وطبقتها . وتأخذ عملية التطور التاريخي
للمجتمع منحى له خصوصيته بشكل عام منذ
اللحظة التي تبدأ فيه الدولة بخلق طبقتها
الاجتماعية واحداث تغيير جذري في دور
الدولة في العملية الانتاجية . . وتسير عملية
التطور التاريخي للمجتمع المصري بعد ذلك
طبقا لمجمل العوامل التي استحدثت في
التحامها بالعوامل والمؤثرات الخارجية خالقة
تشكيلة اجتماعية اقتصادية رأسمالية تابعة
ومتخلفة .

تجسد دور الدولة المصرية بعد العقد الاول
من القرن التاسع عشر، في القضاء على نظام
الالتزام، كاسلوب لاستنزاف الفائض
الاقتصادي للمجتمع، بل وقدر كبير من الجزء
الاساسي من انتاج الفلاح، الضروري
لضمان اعادة خلق قوة العمل اللازمة لاستمرار
عملية الانتاج ولاءعادة تجدها . .

وان كانت لامركزية الدولة المصرية في العهد
المملوكي - العثماني هي الانعكاس لاسلوب
استنزاف الفائض الاقتصادي، بين تعبئة جزء
منه نحو العاصمة الامبراطورية، وجزء ثان
لحكام مصر من ولاية اجانب، والجزء الآخر
لافراد طبقة الملتزمين، فان مركزية الدولة
المصرية تجلت في اعادة توجيه هذا الفائض
الاقتصادي ليصب اولا في خزيتها، ثم اعادة
توجيه جزء معتبر منه، في عملية تركيب واسعة
لرأس المال في الانشطة الانتاجية الاساسية،

9 وذلك بعد العقد الاول من القرن التاسع عشر . . .

وكانت صورة الحد من استنزاف الفائض الاقتصادي مختلفة من حيث مستواها وعنفها . ففي الوقت الذي اخذت فيه هذه العملية صورة التخلص الجسدي من الشريحة العسكرية من « طبقة الملاك » الاجانب - المماليك - كانت مواجهة الجناح المدني منها تجار وعلماء محدودة بحرمانها من كل حقوق على وسيلة الانتاج الرئيسية، مع

اعطائهم بدل سنوي « الفائض » كمعاش والاحتفاظ بارض الوسايا ، ويعتبر هذا التنازل في الحقيقة اقرار ضمنى بان « طبقة الملتزمين » كانت قد اكتسبت حقوقا على الارض بمضى الوقت الذي اخذت فيه تتوارث حق الالتزام . . . وربما لذلك ايضا معنى سياسي باعتبار هذه الشريحة من « الطبقة » كانت ذات اهمية اقتصادية كتجار وروحية كرجال دين . . . يضاف الى ذلك عدم اتخاذهم لاسلوب العنف في مواجهة التغيير الجذري الذي ادخلته الدولة بالغاء نظام الالتزام ، مما جعل معاملتهم اكثر ليونة، بالمقارنة بالمماليك الذين زبحوا بالقلعة (١١) . . .

(١١) تطورت حقوق قدامي الملتزمين على ارض الوسية التي تركتها لهم الدولة (لترجع اليها وكذلك ينقطع الفائض بعد موتهم) فاصبح من حق هؤلاء تأجير تلك الارض او اسقاطها لغيرهم، ولنسلبهم حق الاستمتاع بالفائض او جزء منه، وباستمرار الاحتفاظ بالارض (الوسية)، انظر احمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٧، ص ص ٧١، ٨٦. وفي ١٨٥٤، فرضت ضريبة العشور على هذه الارض وفي قانون الارض لعام ١٨٥٥، اصبح من حق ورثة قدامي الملتزمين الاحتفاظ بارض الوسية وبالفائض ومع انتهاء نسبه ينقطع الفائض وتعود الارض للدولة. وفي ١٨٥٨، يقرر قانون اخر بعودة الارض الى الدولة بعد انقطاع الورثة، وتباع الارض لمن يريد لها وتتحول الى ارض خراجية وفي ١٨٨٠ يصبح ما تبقى من ارض الوسايا ملكية مطلقة لحائزها سواء دفعوا كل قيمة المقابلة او جزء منها: جورج حنين، الاطيان والضرائب في القطر المصري، بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية، القاهرة ١٩٠٤، ص ١٩١، وامين سامي، تقويم النيل المجلد الثالث، الجزء الاول، مكتبة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦، ص ٩٥. وكذلك Ya-cob Artin, **La propriété foncière en EGYPTE**, Un primerie Nationale de Boulaq, le Caire, 1883, PP. 93-4, 110, Moursy, M.k., **De l'étendue du Droit de propriété en EGYPTE, Etude historique, juridique et comparée**, thèse pour le Doctrat Université de Dejon- Faculté de Droit, 1914, PP. 99-100.

وما يمكن ان نستفيد منه هنا للمقارنة، هو ان طبيعة الدولة المصرية، في فترة التبعية المطلقة للامبراطورية العثمانية، لم يتح لها ان تأخذ شكلا كامل النضج، لوقوف التشريع العثماني عقبة أمام تكوين طبقة كبار ملاك اراضي دائمين، ولا حكام دائمين للبلاد التابعة للامبراطورية. . . وانه مع انحلال الامبراطورية نشهد بذور استقلال نسبي

للمماليك، يضعف منه الصراع فيما بينهم، وقصر الفترة التي دامها هذا الاستقلال بوصول الحملة الفرنسية، ثم باستيلاء محمد علي على الحكم.

على النقيض، بالاستقلال النسبي الذي حققته الدولة المصرية بعد خروج الفرنسيين والقضاء على المماليك وقطع خطوات واسعة نحو الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، بل والتصادم معها، تبدأ تتبلور صورة جنينية لما ستكون عليه الدولة المصرية. وتتحدد بعض ملامحها كدولة مطلقة عندما توجه ضرباتها الى قيادات الحركة الوطنية الشعبية والى الاساس الاقتصادي للعلماء بحرمانهم من اراضي الوقف الخيري ثم بضرب فئة التجار بشكل مباشر باحتكار الدولة للتجارة. . .

وعلى مستوى مكمل، ولكن تضمن الدولة تعبئة الفائض الاقتصادي بكامله في خزيتها، تبدأ لعب دور مزدوج بين تطوير وسائل الانتاج الرئيسية وتنظيم الري وتشيد السدود والقنوات والقناطر، وتنظيم الدورة الزراعية وفرض انواع المزروعات والكميات التي يجب توريدها الى خزينة الدولة اما لتسديد الضرائب عينيا، او كحصة اجبارية من المحصول تشتريها الدولة لاعادة الاتجار داخليا وخارجيا بها^(١٢).

(١٢) محمد فؤاد شكري (واخرين)، نبأ دولة مصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٢٦، انظر تفاصيل التغيير الكيفي لوسائل الري في رسالتنا سابقة الذكر، كذلك هيلين ريفلين، مرجع سابق ص ٣٨٦، Clat-bey, A, perçu general sur l'EGYPTE Fontin, Masson et c, Paris, 1840, Tome II, PP. 475-76, Linon, Mémoire sur les principaux travaux d'utilité Publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours, Arthur Bertrand éditeur, Paris. 1872-73, PP. 40, 31 بان ما حدث في مصر منذ عشرينات القرن التاسع عشر على مستوى التغيير في وسائل الانتاج يعد نقلة كيفية من حيث كم تراكم رأس المال، واستخدام القوة العاملة وبشكل خاص من حيث اثر ذلك على النظام الزراعي المصري، وذلك يستحق دراسة منفصلة لاظهار الى اي مدى اصبحت تدخل الدولة مركزيا على عكس ما كان ساريا قبل ذلك.

21
وفي الوقت نفسه تغيرت الكيفية التي يتم بها تطوير وسائل العمل (قنوات وسدود الى اخره) من خلال تعبئة عامة للمنتجين المباشرين وترحيلهم من موقع عمل الى آخر ، بغض النظر عما اذا كانت لهؤلاء المنتجين ارضا في هذا الموقع ام لا . وذلك على عكس ما كان ساريا ابان الحكم المملوكي - العثماني حيث كان ذلك من المهام الداخلية لكل قرية يوجد بها الالتزام كنظام استغلال . .

انتج تزايد معدلات تراكم رأس المال في الزراعة والصناعة والخدمات طلبا متزايدا على الايدي العاملة ، في وقت كانت تعاني فيه مصر من تناقص في عدد السكان تحت وطأة المجاعات والكوارث الطبيعية، خاصة الاوبئة التي كانت تفتك بالآلاف لسنوات طويلة . .

يضاف لذلك توسع الدولة في تكوين قواتها العسكرية (البرية والبحرية) من اجل التوسع في غزو المزيد من البلاد المجاورة، بحثا عن السوق والذهب والمواد الاولية ولمواجهة حركات التمرد والثورة، ضد الباب العالي، او باتخاذ كل تلك الاطروحات العلنية، التي تضمّر في الحقيقة محاولة تكوين دولة مصرية قوية يلحق بها املاك الامبراطورية العثمانية التي كانت في التزع الاخير . .

ماذا كان نمط الانتاج المصري ؟

مثلت، اذن تعبئة القوة العاملة في الانشطة الاقتصادية، وتكوين الجيوش من الفلاحين المصريين - لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر - ضغطا كبيرا على السكان، فتج عن ذلك مجموعة من المتغيرات ذات الدلالة الخاصة، والتي ادت في احيان كثيرة الى وقوع عديد من الكتاب في اخطأ في توصيف نمط الانتاج المصري في هذه الفترة من تاريخ مصر وما تلاها عندما يتمسكون بانماط انتاج الواحد منها يتبع الاخر بالضرورة^(١٣) . .

(١٣) لا تسمح حدرد هذه المقالة بالدخول في نقاش مع الكتاب والمؤرخين العرب والاجانب الذين كتبوا في هذا الموضوع وتركوا بصماتهم على مدارس تحليل واعادة كتابة تاريخ مصر . وسوف نتعرض في مقال لاحق في حوار من هذا النوع مع التيارات الاماسية التي غلبت وجهة نظرها خلال نصف القرن الماضي . . وغاية ما نحاوله هو محاولة اظهار خصوصية المسار التاريخي للمجتمع المصري لا وضعه ضمن تصور او مفهوم نظري عام يجمع كل التناقضات في داخله ، فانه يلوح لنا ان اظهار هذه الخصوصية هي جوهر اكتشاف الذات على المستوى القومي وخطوة اساسية لرؤية الافاق التي يمكن ان توجه فيها هذه الذات لتنفذ عنها التبعية والتخلف .

اهم تلك المتغيرات ما حدث على مستوى
العلاقة بين الدولة والمنتج المباشر في العملية
الانتاجية وتجسد في تعبئة الايدي العاملة
« بالقوة » للعمل في معامل (مصانع)
الدولة .. الى جانب تسخير الفلاحين لحفر
الترع وانشاء السدود والقناطر .. الى
اخره^(١٤) .. ولكن اهم هذه المتغيرات تجسد
في « ربط الفلاح بالارض » ..

(١٤) عبد الرحمن الجبري ، تاريخ عجائب الاثار في
التراجم والاعخبار ، دار الجيل ، بيروت ، المجلد الثالث ،
الطبعة الثانية ١٩٧٨ ، ص ص ٥٨٣ - ٥٨٤ (طبعة القاهرة
صدرت في ١٤ جزءا وليس بينهما اختلاف) محمد زيد شكري ،
مرجع سابق ، ص ص ٢٣١ ، ٤٤٩ ، وزيفلين ، مرجع سابق
ص ص ٢٨٣ - ٢٩٠ .

وحتى نتبين الاسباب الحقيقية وراء هذا التقهقر النسبي في العلاقات الاجتماعية للانتاج ، بعدم السماح للفلاح بترك ارضه واجباره على زرعها، بعد ما كان له ترك الارض، كما اسلفنا، بل وترك القرية، ابان الفترة السابقة، يجب ان نتعرض لبعض ما طرأ على عملية الانتاج من تغير، وما حدث على مستوى العلاقات بين العوامل الداخلية والخارجية. . حتى لا نقول ببساطة ان معنى

ربط الفلاح بالارض يعني ان مصر بلد مرّ بنمط الانتاج الاقطاعي لان الفلاح كان قنا . . .
 قام مشروع الدولة المصرية، بعد استقرار الصراعات الداخلية، واستتباب السلطة في يد محمد علي كحاكم مطلق لمصر، على التوسع الاقليمي، وكان ضروريا ان يدعم ذلك هيكل اقتصادي قوى يضمن الموارد المادية الضرورية لتنفيذ هذا المشروع. . وتواكب مع ذلك انفتاح مصر على السوق الرأسمالي الدولي، لتوريد ما يحتاج له هذا السوق من محاصيل غذائية اساسا، ثم القطن بعد ذلك كمادة اولية لصناعة الغزل والنسيج في البلدان الرأسمالية المتطورة خاصة بريطانيا. . .

يضاف الى ذلك عامل على درجة كبيرة من الاهمية وهو ضرورة خلق الدولة لطبقتها الاجتماعية التي تكون المنفذ لإرادتها الاقتصادية، وتكون الدولة التعبير الاساسي عن مصالحها، وذلك بعد ان زالت « طبقة الملتزمين » واصبح مكانها شاغرا، واعتمدت الدولة في فترة اولى على اجهزتها الادارية في تنفيذ سياستها الاقتصادية (١٥) . . .

(١٥) مشكلة الدولة في مصر ما زالت معضلة الاسهام في حلها متواضعا من طرف كل من تعرض لتاريخ مصر الحديث والمعاصر . وسوف نفرد مقالا عن الدولة والطبقات الاجتماعية التي تعبر عن مصالحهم منذ اوائل القرن التاسع عشر ، او بدقة منذ العقد الاول في هذا القرن . . . وذلك سوف يساعد على توضيح ما نعنيه بان الدولة خلقت طبقتها . . . اذ قد يعطي هذا القول الاحساس بان الدولة كائن معلق او ميتافيزيقي منفصل عن الطبقات ، خاصة فيما يسمى بفترة الانتقال من مرحلة لآخرى وطبقا لمعايير واستراتيجية تتناقض كلية مع مصالح الطبقات التي كانت تهيمن على السلطة فيما قبل بداية مرحلة الانتقال . وتصبح تلك المشكلة اكثر تعقيدا حينما يصل الامر الى قضاء جسدي على معظم اعضاء هذه الطبقة ، اذ هنا يطرح السؤال من تمثل الدولة اذن بسياستها الاقتصادية؟ وهل كان الصراع بين طبقة (قديمة) من ناحية واشباح من ناحية اخرى ؟ غير ان الفكرة الاساسية التي نستند اليها في تحليل هذه الظاهرة ، هو ان نفي الدور الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للطبقة ، كانت تلعب هذا الدور ، دون ان يكون من قام بهذا النفي طبقة اخرى ثورية ، يعني ان للدولة سمة اساسية ، وهي انها دولة مطلقة قد تلعب دورا فوقيا يعبر عن مصالح طبقة في دور التشكيل . وتصبح السلطة السياسية في هذه العملية المقتن لهذه السياسة الجديدة وتنفذها عبر ادواتها الادارية والقهرية (من جيش وبوليس) وذلك حتى تبدأ الطبقة الواعي بمصالحها ، المتناقضة حتما مع مصالح طبقات اجتماعية اخرى ، وتستمر عملية التحول في قلب الدولة بطبقتها لتلتقي مصالحها وتناقض طبقا لمجمل التغيرات التي تحدث على

مستوى العلاقات الاجتماعية وقوى الانتاج والعوامل الخارجية وبالتالي تأخذ هذه العلاقة الاشكال المعبرة عن هذه التغيرات . تلك هي الفكرة الاساسية التي نراها كافتراض - ندرسه تفضيلا في مقال لاحق كما اسلفنا . « اي انه في مراحل الانتقال تأخذ سمة الدولة المطلقة .

تلك العوامل بلورت الحل الوحيد الذي بإمكانه ان يقيم التوازن السياسي للدولة، في مرحلة تصعد فيه تصادمها مع الامبراطورية العثمانية، ووضع مشروع الدولة الاقتصادي موضع التنفيذ، وكان هذا الحل هو توزيع مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية، التي استولت عليها الدولة من المماليك ومن الاراضي التي تركها الفلاحون - اراضي المتروك - ومن الاراضي البور، على افراد اسرة حاكم مصر - محمد علي - وعلى الصفوة من كبار رجال الجهاز الاداري وكبار الضباط بالجيش والبحرية والبوليس وعلى النظار (الوزراء) . . الى اخره (١٦)

(١٦) انظر رسالتنا سابقة الذكر خاصة الفصول المتعلقة بتكوين طبقة كبار الملاك طوال القرن التاسع عشر حيث قمنا برصد الاشخاص الذين وزعت عليهم الاراضي الزراعية، وكذلك د . علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ واثرو على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، الفصول الثاني والثالث والخامس، د . لويس عوض تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، البحث الاول: الخليفة التاريخية، الجزء الثاني، الباب السابع

فذلك الحل يضمن للدولة من الناحية الاقتصادية، تنفيذ برنامجها الزراعي الرامي الى تطوير وسيلة الانتاج الرئيسية افقيا ورأسيا . . . باصلاح التربة الزراعية البور، من قبل أولئك الذين يتوفر لهم جانب من الفائض الاقتصادي الذي تحصله الدولة من المنتجين المباشرين في صورة الضرائب، او من فروق اسعار بيع ما تحصله من المنتجات الزراعية التي تصدرها الى السوق الرأسمالي الدولي . . . فاعادة تراكم هؤلاء الملاك الجدد لقسط من حصتهم من هذا الفائض، سوف يضمن استمرار عملية الانتاج وتجده من ناحية، وكذلك يضمن للدولة امكانية اكبر على زراعة المحاصيل النقدية التي تفوق طاقة الفلاح الصغير ذو مساحة الارض المحدودة التي وزعتها عليه الدولة - كحق انتفاع - بعد القضاء على نظام الالتزام - مقابل تسديد الضرائب للدولة، وجزء من بعض المحاصيل مقابل ثمنه .

والفضيلة الاخرى هي امكانية ان يدخل هؤلاء الملاك الكبار التقنية الحديثة في عمليات العمل الزراعي . . . وهذه النقطة الاخيرة ما كان لها ان تتم، إن لم يحدث تغيير في علاقات الانتاج الاجتماعية واعطاء هذه العلاقات بعدا قانونيا يضمن استمراريتها . . . اذ عندئذ تبدأ الطبقات الاجتماعية التي تشكلت تبحث عن مصالحها في ظل استقرار ملموس للمنافع التي تعود عليها من تطوير وسائل الانتاج التي اصبحت في حوزتها . . . وهذا ما سوف تؤكده السنوات الاولى التالية على ارساء اسس علاقات الانتاج الاجتماعية الجديدة . . .

التحليل الدقيق للفقرة الاخيرة، يعني لدى البعض ارتدادا عن « المقولة الماركسية » القائلة بان التغيير يتم اولا في قوى الانتاج ويتلو ذلك تغير في علاقات الانتاج . . . ولكن تطبيق اي مقولة من وجهة نظرنا سيكون منافيا كلية لحركة تاريخ المجتمع المصري - على الاقل - التي تؤكد ان تطور علاقات الانتاج كانت نقطة البداية التي على اساسها ستحدث التطورات في قوى الانتاج . . . وهذا المثال كغيره من مجتمعات اخرى هو اثره لاشك للمادية التاريخية عندما، تتخلص من الاساطير الميتافيزيقية التي لصقت بها، وتتخذ نظرة جدلية مفتوحة، هي استخلاص واستقصاء للمادة التاريخية ونفي

للكل حكم مسبق على حركة التاريخ . . وهذا لا ينفي ان هناك علاقة متبادلة تظل تتفاعل، بين علاقات الانتاج الاجتماعية وقوى الانتاج ويؤثر كل منهما في الآخر . .

نعود الى مقولتنا الاساسية حول التقهقر النسبي في علاقات الانتاج الاجتماعية، بالنسبة للمتجين المباشرين وربطهم بالارض، والتي استعرضنا العوامل السابقة من اجل البرهنة على انها كانت وراء هذا التقهقر . . ونستخلص ان مجمل هذه التغيرات في علاقات الانتاج الاجتماعية على مستوى المجتمع، والتكامل في السوق الرأسمالي الدولي، وإدارة العملية الانتاجية لتوفير احتياجاته، وتدخل الدولة مباشرة على كل المستويات لضمان دوران الانشطة الاقتصادية من اجل هذا الهدف، وما استلزمه ذلك من تعبئة للقوة العاملة القليلة المتاحة لتطوير وسائل الانتاج، من قنوات وترع وسدود وقناطر وطرق . . الخ، هي التي ادت الى حرمان الفلاح من مغادرة القرية واعادته قسرا اليها اذا غادرها، وذلك ابان فترة محمد علي وحتى بداية عهد سعيد .

كان مشروع الدولة رهن بتوفير القوة العاملة المخالفة للقيمة، وكأحد العوامل الرئيسية التي لم يكن مستوى تطور وسائل العمل يسمح بالاستغناء عنها . . فقوة عمل الانسان كانت العامل الاساسي للعمل المنتج، يعاونه في ذلك عمل الحيوانات . . وحاولت الدولة جلب الايدي العاملة من الخارج، فجلبت « العبيد » من افريقيا، خاصة عندما ارتفعت معدلات تجنيد الفلاحين وترحيلهم في حروب محمد علي خارج مصر . . وكذلك استدعت الدولة المصرية الايدي العاملة الاوروبية في تلك الفترة المبكرة من القرن التاسع عشر . .

ولكن واجه جلب القوة العاملة من الخارج عقبات اجبرت الدولة على الاعتماد على قوة العمل المحلية كحل اساسي . . اذ من ناحية فشلت محاولة الاعتماد على الافارقة في الزراعة المصرية، لأنه دون شك تختلف خبرة هؤلاء في العمل الزراعي عن الخبرة التي راكمها الفلاح

المصري عبر الاف السنين، من حيث سببه لغور الطبيعة والتربة في مصر . الى جانب اختلافها من حيث الموقع الجغرافي عن البلاد الافريقية التي جاء منها هؤلاء البشر مع ما يخلقه ذلك من تمايز في المناخ واساليب العمل ونوع المزروعات . . الى اخره .

اما العقبات التي واجهت قوة العمل الاوروبية، فتمثلت في موقف رأس المال الغربي من تجربة الدولة المصرية في تلك الحقبة، ورفض مساعدتها، بل ووضع العقبات امام استمرارها . . فقد اعترضت بعض هذه الدول على هجرة الايدي العاملة منها نحو مصر للمشاركة في بناء الصناعة المصرية . .

على كل، لم تكن الاستعانة بالايدي العاملة الاجنبية لتحل وحدها النقص في القوة العاملة، وكان من الضروري تطوير وسائل الانتاج والعمل والاستعانة بمعدلات اكثر بالآلة، لتحل محل عمل الانسان . . وحتى يتوفر هذا العامل الاخير، كانت الدولة تحاول تكثيف اسغلال القوة العاملة المتاحة لمضاعفة الفائض الاقتصادي، وهذا ما جعلها لا تسمح للفلاح بترك الارض دون زراعة ومغادرة القرية . .

اذن في ظل تشكل اقتصادي - اجتماعي معين، حيث تمثل قوة العمل العامل الرئيسي في خلق القيمة، متجسدة في الانتاج المادي للمجتمع، لا يمكن ان نحلل طبيعة علاقات الانتاج الاجتماعية السائدة، وبالتالي نمط الانتاج، دون ان نأخذ بعين الاعتبار، العلاقة غير المنفصلة بين حجم ونوع تراكم رأس المال والنمو السكاني . . او بمعنى اخر اكثر تحديدا بين تراكم رأس المال وقوة العمل المتاحة . .

اذ انه لو تزايد السكان بمعدلات مرتفعة، واصبحت الايدي العاملة زائدة في سوق العمل عن الطلب عليها - في ظل مستوى معين لوسائل الانتاج - وفي ظل نمط معين لتراكم رأس المال، فان ذلك يترتب عليه سيادة علاقات انتاج تختلف نوعيا عما اذا كان عكس ذلك هو المتحقق، اي قلة في المعروض من

الايدي العاملة تمثل عقبة امام نمط تراكم رأس المال، وذلك بغض النظر عن نمط الانتاج السائد .

وهنا يجب الاستدراك بان نسبية هذه العلاقة بين رأس المال المتراكم وقوة العمل المتاحة، يدخل فيها عنصر اخر شديد الاهمية، وهو مستوى التقدم التكنيكي لوسائل الانتاج والعمل وكذلك درجة كثافة استغلال المنتجين المباشرين . . .

نجد تأكيدا لهذه العلاقة في اوروبا، « فعلى اثر الأوبئة التي سادت منذ عام ١٤٠٠ وفتكت بنحو خمسي السكان، حدث نقص في القوة العاملة . وادركت طبقة النبلاء الخطر الذي يهدد مصالحها الاقتصادية، خاصة في ظل سيادة التضخم معبرا عنها بندرة في النقود في الوقت الذي تزداد فيه نمط استهلاك هذه الطبقة خاصة للسلع الكمالية وارتفاع ديونها . . في مواجهة هذا الوضع لجأت هذه الطبقة الى سياسة اعادة ربط الفلاح بالارض او تخفيض الاجور في المدن والريف على السواء، وذلك من اجل الحفاظ على فائض الانتاج »

ولعل اشهر القوانين التي سنت في ١٣٤٩ - ١٣٥١ في انجلترا، غداة الطاعون الاسود، تعبر عن هذه الظاهرة اصدق تعبير، اذ نصت تشريعات العمال التي صدرت في هذا الوقت على ان على كل من لا يملك أرضا تكفي لمعيشته او من لا يملك أرضا اطلاقا، ان يعمل لدى السادة الاقطاعيين، مقابل اجر محدد سلفا . . وان من يعترض على احترام هذه التشريعات يعاقب ويسجن . . وكانت هذه التشريعات موجهة اساسا لضرب صغار الملاك العقاريين المستقلين واعادة الحاقهم وربطهم باراضي الاقطاعيين (١٧)

Anderson, *les passage* Ibid, PP. 218-20, Guy Bois, (١٧)

Crise **DU Féodalisme**, Presses de la fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1981, pp 53-56.

ونجد شواهد تاريخية اخرى لهذه الظاهرة في
 اواخر القرن السادس عشر واولئ السابع عشر
 في اوروبا الشرقية، حيث انخفض عدد
 السكان تحت وطأة الاوبئة والحروب،
 وأصبحت الأيدي العاملة غير كافية لزراعة
 المساحات الشاسعة من الاراضي التي تملكها

الارستقراطية . فتحرم الارستقراطية تنقل
 القرويين وتربطهم بالارض . . وكان شكل
 الصراع الطبقي البسيط والمتشتر في ارجاء
 اوروبا الشرقية في مواجهة ذلك هو الهرب
 الجماعي للفلاحين نحو الاراضي غير المأهولة
 والتي لم تستغل بعد . .

وهذا يشبه ما كان يحدث في مصر طوال
 الفترات التي كانت ترتفع فيها متأخرات
 الضرائب على الفلاحين ولا يقدرّون على
 سدادها، فيهاجرون الى المدن او الى بلاد اخرى
 حتى وصلوا الى فلسطين . .

وهنا تجدر الاشارة الى ان ربط الفلاح
 بالارض وحرمانه من التنقل والهجرة ، لم يكن
 يرجع بشكل مطلق الى ندرة الايدي
 العاملة . . ففي شرق بروسيا، كانت الزراعة
 مزدهرة منذ اوائل القرن التاسع عشر، وكانت
 مزارع كبار الملاك تستخدم العمل المأجور في
 اواخر القرن وتدار كمشروع رأسمالي ، وبرغم
 ذلك كان تنظيم عمل الاجراء خاضعا لقواعد
 اقطاعية ظلت سائدة حتى القرن العشرين . .
 وطبقا لهذه القواعد كان المضربون عن العمل
 يسجنون، ولا يسمح بتنقل الايدي العاملة من
 القرى . . والمغزى من ذلك هو الاحتفاظ
 بفائض من الايدي العاملة، لكي تظل الاجور
 منخفضة، برغم الزيادة المستمرة في الانتاج . .
 وبذلك جمعت الارستقراطية من
 الجينكرز Junkers، بين مزايا الاستغلال
 الرأسمالي في الزراعة وبين الاحتفاظ ببعض
 الخصائص التي ورثتها عن النظام
 الاقطاعي (١٨) . .

أدى إعادة تشكيل علاقات الانتاج الاجتماعية في النصف الاول من القرن التاسع عشر في مصر الى عودة المواجهة المباشرة بين المنتجين المباشرين وكبار الملاك الجدد وذلك بعد ان كانت هذه العلاقة في فترة اولى مباشرة مع الدولة « كمالك للارض » وان كانت سياستها واوامرها تمر عبر شبكة معقدة من الاداريين الذين ينقلونها الى المنتج المباشر . . . فتوزيع الارض في صورة جفالك (شفالك)

وعهد وابعديات على افراد الاسرة الحاكمة وكبار المسؤولين باجهزة الدولة، كان يعني رسم خريطة جديدة لشكل الملكية الزراعية في مصر . ولم يعد الفلاح الذي يعمل على ارض كبار الملاك، ملتزما بتوريد الضريبة فقط وانما اصبح عليه ان ينتج انواعا معينة من المحاصيل الزراعية، سواء على الارض التي يؤجرها - أم التي يزرعها طبقا لنظم الاستغلال الاخرى كالمزارعة او المشاركة الخ - او على الارض التي يعمل عليها كأجير او مقابل منحه قطعة ارض لقاء عمله في ارض المالك الكبير .

اي من ناحية هناك الدولة المنظم الاكبر او الاعلى والمسيطر الفعلي على وسيلة الانتاج الرئيسية، وهناك كبار الملاك الذين منحت لهم الارض ليكونوا القلب النابض لسياسة الدولة ومشروعها الاقتصادي، فارضهم معفاة من الضرائب نظير ضمان استمرار العملية الانتاجية والتوسع الافقي والرأسي ، باصلاح الارض الصالحة للزراعة وزيادة الانتاج ثم توريده للدولة، « التاجر الوحيد » .

وهنا لا مقارنة بين الملتزمين وكبار الملاك لان معظم الملتزمين لم يكن لهم شأن بعملية الانتاج في حين ان كبار الملاك هم الذين يرسمون سير هذه العملية ويشرفون على تنفيذها . . . وبالتالي يدخلون مع المنتج المباشر في علاقة تتجاوز جمع الضرائب الى التدخل المباشر في العملية الانتاجية . . .

ولكن يظل امر على قدر كبير من الاهمية - ويعد مظهرا اساسيا ، وهو ان العلاقة لم تكن مباشرة في كل الاحوال بين المنتج المباشر وكبار الملاك . . . بمعنى ان هؤلاء الملاك كانوا غائبين ولم يكن لهم علاقة مشخصة مباشرة مع الفلاح ، في اغلب الاحوال إذ كان كثير منهم من الحضرة تربطه به وظيفة اخرى (١٩)

في علاقة الانتاج الجديدة بين الدولة من ناحية وكبار الملاك والمنتجين المباشرين من ناحية

ثانية، نواجه تميزا يظهر ان الدولة تخلق بالفعل طبقتها . . فالمنتج المباشر يدفع عن ارضه ضرائب - الخراج - تتزايد في الارتفاع لتصل الى ثلث المحصول او نصفه في بعض الاحيان . . في حين ان كبار الملاك تتمتع ارضهم باعفاء من الضريبة لفترة معينة ثم يكتفي بفرض العشر عليها بعد ذلك، (تأتي المساواة الضريبية في مرحلة متأخرة من اواخر القرن التاسع عشر لدخول الاقتصاد المصري في مرحلة اخرى نؤجل التعرض لها الان) .

ولكن يجب التنويه، ان المنتج المباشر كان يعمل عند كبار الملاك لقاء اجر نقدي او عيني او في ظل شكل اخر من العلاقات السائدة في ذلك الوقت لاستغلال الارض، غير ان الفلاح لم يكن يخضع لاي ضرائب اضافية لصالح المالك الكبير وانما كانت الضرائب التي يدفعها هي تلك التي تذهب الى خزينة الدولة . .

وعندما يتعلق الامر بوضع المنتج المباشر داخل هذا النمط او الاسلوب الانتاجي الرأسمالي التابع، المتخلف، فاننا نلمس مجموعة من التناقضات، هي فيما نتصور جوهر هذا النمط الانتاجي . فعلاقات الانتاج الاجتماعية، ما زالت تصطبغ بالعلاقات السابقة على الرأسمالية - مثل الاجر العيني - ربط الفلاح بالارض . الخ، الا ان اهمها هو استمرار الاسرة كوحدة الانتاج الاساسية، وذلك مقابل المنتج الفرد . فاسرة الفلاح، الاطفال والنساء والكبار، يسهمون جميعا في العملية الانتاجية « كمشروع عائلي » دون اجر نقدي وانما لاشباع حاجتهم الاجتماعية الاساسية، وتصريف الفائض نحو السوق، خاصة السوق الرأسمالي الدولي . . وهنا يبدو التناقض الاساسي الذي يعد احد السمات الرئيسية لنمط الانتاج الرأسمالي التابع المتخلف . اي انتاج فائض القيمة في داخل علاقات انتاج تتزواج فيها السمات الرأسمالية والسابقة على الرأسمالية . . وما يضاف الى هذه السمات، ان عمل آليات الهيكل الانتاجي

من اجل اشباع طلب السوق الرأسمالي الدولي
 كعامل يسبق اشباع الحاجات الداخلية .
 هذه السمة الاخيرة ادت (وما زالت تؤدي)
 الى هيمنة نمط معين لتراكم رأس المال نتج عنه
 اختلال جوهري في هيكل الانتاج، افرز فيما
 بعد زيادة نسبية في الأيدي العاملة، في علاقتها
 بالانشطة الانتاجية، بحيث ستصبح الزيادة
 السكانية متهم اساسي في نظر البعض عن
 التبعية والتخلف في حين انها نتيجة له .

كانت عملية اعادة خلق علاقات الانتاج
 الاجتماعية في النصف الاول من القرن التاسع
 عشر وحتى اخر هذا القرن، ذات مغزى
 سياسي، تمثل في تنازل الدولة عن بعض من
 هيمنتها الاقتصادية والسياسية للطبقة الجديدة
 - التي هي طبقتها - وهو تنازل يحمل في ثناياه
 تبادل الخدمات والمنافع في مرحلة اولى وخضوع
 الطبقة للسلطة السياسية، ثم يتلو ذلك توالى
 التخلي للطبقة عن جزء من الفائض الاقتصادي
 والسيطرة على وسائل الانتاج، بحيث تصبح
 التغييرات في تشريعات الدولة معبرة عن مصالح
 هذه الدولة - الطبقة مع آخر القرن . . .

دفع الفلاح المصري ثمن عملية اعادة
 تشكيل علاقات الانتاج، تجريده من مساحات
 شاسعة من الارض التي كان له عليها حق
 الانتفاع . . . تجريد المنتج المباشر من الارض ،
 اى فصله عن وسيلة الانتاج ، يعنى تحقيق
 التراكم البدائي لرأس المال لصالح طبقة كبار
 ملاك الارض (٢٠) . . .

(٢٠) د . علي بركات، مرجع سابق، د . رؤوف عباس
 حامد ، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية
 الكبيرة، ١٨٣٧ - ١٩١٤، دار الفكر الحديث للطباعة
 والنشر، القاهرة، ١٩٧٣، الفصلين الاول والثاني .

هذه العملية تتم من ناحية بأسلوب « قانوني » حيث تنقلص حقوق استعادة الفلاح للارض التي تركها لعدم قدرته على تسديد الضرائب المتأخرة عليها ، ومن ناحية اخرى بالتجريد المباشر من ارض يزرعها بالفعل وله فيها اثر . . . يتم ذلك في ظل ظروف منطقية تتعلق بمزيد من اندماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالي الدولي مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر . . . اذ تقلص دور الدولة فلم تعد تحتكر التجارة ، واصبحت حرية

التجارة سياسة يطالب الخديوي سعيد بوضعها موضع التنفيذ . . . ويبدو المشروع الاقتصادي الخاص الفردي في مرحلة ترعرعه . . . الدولة من جانبها تضع التشريع في خدمة هذا المنحى العام للاقتصاد كمشروع اقتصادي فلم يعد من حق الفلاح استرجاع الارض التي تركها في ظل اي شروط ، بل في ١٨٥٨ تصبح كل ارض متروكة تحت سيطرة الدولة لتبيعها لمن تشاء . اي تصبح الارض قانونيا سلعة تباع وتشتري . . . هذا في الوقت الذي تركت فيه حرية التجارة الفلاح في وضع شديد السوء لا يقدر على تسديد الضرائب ، ويضطر لبيع المحصول بثمن شديد الانخفاض قبل جمعه . . . فتحرم الدولة هذا الاسلوب . اذ نتج عنه إعسار للفلاح . . . ولكنها في نفس الوقت تسمح له بترك المساحة التي لا يقدر على زراعتها الى الدولة لتبيعها ، بل وتسمح له بمغادرة القرية وترك الارض ان اراد (٢١)

(٢١) ATTIA, Thèse, Ibid, PP. 45-49, 139-65. كان للفلاح حق

استرجاع ارضه التي تركها في فترة عهد علي حتى ١٥ سنة من تاريخ تركه لها . ونصح هذا الفترة ٥ سنوات لقط بدءاً من ١٨٥٨ . . . تعكس التشريعات التي صدرت في النصف الثاني من القرن ١٩ العوامل التي بدأت تعمل في داخل عملية الانتاج الاقتصادي كجزء من الاقتصاد الرأسمالي الدولي . فالدولة لحرم نقت الملكية وتضع الارض في يد كبير الأسرة (حتى توفر وحدة انتاج قادرة على زراعة المحاصيل التقليدية التي تحتاج الى عمل مكثف) ، بل في ١٨٦٥ منع الفلاح من مغادرة الارض حتى ولو كانت غير منتجة ذلك في وقت الطلب العالمي المتزايد على القطن المصري نتيجة اشتعال الحرب الاهلية بامريكا ، وانخفاض المعروض من القطن في السوق الدولي وارتفاع احتياجات الصناعات الأوروبية للقطن خاصة الصناعة الانجليزية) . . . ولكن مع تطور اسس الملكية الزراعية الفردية يسمح التشريع في ١٨٨١ بقت الملكية او عدم مسئولية كبير الأسرة عنها ، بل ان عدم دفع الضرائب من قبل الفلاح يعطي الدولة حق الاستيلاء على المحصول والارض وذلك منذ ١٨٧٢ ، وهو تطور جوهري يعني ان الارض كانت بالفعل قد اعتبرت كملكية فردية قبل ان يقول القانون صراحة بذلك ، ويعكس هذا ايضا ظاهرة نمو الملكيات الكبيرة الخاصة عن طريق الشراء (بعد أن يكون الفلاح قد وهن ارضه ، للفراد او للبنوك العقارية الاجنبية التي استحوذت في أواخر القرن التاسع على مساحة كبيرة من الارض الزراعية .)

تحول جوهري اذن في التشريع العقاري وفي موقف الدولة من المنتج المباشر اخذ يتعمق طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . . . فالملاك الكبار اصبحوا يستخدمون آلاف الآلات الزراعية ، خاصة للرى . . . وهذا يعني تقلص العمل الزراعي المكثف وكذلك يعني مزيد من تحول استغلال الارض « لأساليب رشيدة » تعتمد على العمل المأجور في المزارع الكبيرة . . . ولكن العامل الاهم في رأينا هو تحقق زيادة سكانية على درجة من الاهمية بالقياس بما يحتاجه كم ونوع تراكم رأس المال . . . ويعود سبب ذلك لمجموعة من العوامل الاساسية لعل اهمها : هو ضرب رأس المال الاجنبي لمشروع الدولة المصرية الاقتصادي في اواخر النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وتهدم الصناعات التي استتها الدولة لاعتمادها اساسا على الصناعات الحربية ومستلزمات الجيش . ومع اجبار الدولة مصر للعودة لحدودها الجغرافية والتخلي عن مطامحها التوسعية وتخفيض عدد قواتها المسلحة ، تتأثر الصناعات الناشئة ، ويكمل اغلاقها عباس

باشا في فترة توليه سلطة مصر ، وبذلك تم التخلي عن اعداد كبيرة من السكان ليعودوا الى سوق العمل .

هذه العوامل يكملها تقدم الرعاية الصحية واختفاء الاوبئة لفترة طويلة تمثل الاسباب الاساسية في ظهور فائض نسبي في عدد السكان كان الطلب يتزايد عليه في مشروعات رأسمالية بدأت تنتشر بسرعة شديدة ، خاصة حفر قناة السويس وانشاء السكك الحديدية والتلغراف والتليفون وشركات الملاحة النهرية والانارة ومياه الشرب والطرق ، الى جانب التوسع في حفر الترغ والقنوات وتشيد السدود والقناطر . الى اخره (٢٢) .

وان كان بعض المشروعات قد استخدم العمل المجاني - السخرة - خاصة بعض المشروعات التي اشرفت الدولة عليها، فان معظم المشروعات السابقة كانت تدار بواسطة رأس المال الاجنبي الخاص ، الذي كان بحاجة الى ايدي عاملة اجيرة . . ومن هنا نستطيع ان نقيم العلاقة بين تطور التشريعات الخاصة بالارض الزراعية وحرية حركة الفلاح وامكانية مغادرته القرية . . فهناك طلب على الأيدي العاملة في سوق العمل الذي بدأ يعم الاقتصاد المصري والذي يجب تليته بتحرير الأيدي العاملة الزراعية التي تشكل القسم الاعظم من السكان والمصدر الاساسي لقوة العمل . .

ومن ناحية اخرى هناك تزايد في الطلب العالمي على المنتجات الزراعية السلعية التي يحتاج انتاجها مشروعات انتاجية كبيرة تتجاوز امكانيات عائلة الفلاح كوحدة انتاجية تحوز مساحة ارض صغيرة . . بمعنى اخر استمرار تطور التشريعات التي تنظم الملكية العقارية من اجل تيسير تحقيق كبار الملاك للتراكم البدائي لرأس المال، بالاستيلاء على اراضي المنتجين المباشرين الذين يعجزون عن دفع الضريبة ويتركونها او يبيعونها، ليكون الملاك الجدد وحدات انتاج واسعة كشكل امثل لانتاج المحاصيل النقدية . ويسهل من ذلك استمرار

تطور وسائل العمل كجزء من قوى الانتاج . خاصة شبكة القنوات والقناطر والسدود . الى جانب التوسع في استخدام الآلات الزراعية . . بل اننا نعتبر التوسع الشديد في استخدام اسلوب الري الدائم، كبديل لري الحياض ، انقلابا تكنولوجيا له اهمية قصوى ويمثل نقلة كيفية في تطور قوى الانتاج . .

وصاحب هذه العوامل طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزايد وديونية الدولة

المصرية وحاجتها الى النقود لتسديد الاقساط والفوائد المرتفعة التي كانت اسواق رأس المال الدولي تفرضها على القروض . . فكانت زيادة الضرائب العقارية احد الوسائل بالطبع لمواجهة هذه المشكلة غير ان الذين كانوا يتحملون عبء ذلك هم صغار ملاك الاراضي الخراجية ، بينما كبار ملاك الأراضى الزراعية كانت ابعادياتهم وجفالكهم وعهدهم لا تدفع الا العشر فقط . .

ولذلك فجرت ازمة الدولة المالية مشكلة الملكية الزراعية ولكن بطريق غير مباشر ، اذ اصدرت الدولة قانونها المشهور عن المقابلة وحق من يدفعها في تحول الارض الى ملك مطلق له ، اى ملك رقبة ، وبالتالي لا تعود الدولة مالكة قانونيا للارض . . وفي ١٨٩١ تصبح كل الاراضي الزراعية العشرية والخراجية ملكية خاصة فردية سواء دفعت المقابلة عنها ام لا . .

يتم ذلك بعد عدوان رأس المال الاجنبي ،
متمثلا في الاحتلال البريطاني ، على مصر في
لحظة كانت تتأهب فيها الحركة الوطنية لامتلاك
زمام الامور وتسوية مسألة الديون ، وهو حل لم
يكن ليرضي رأس المال الذي كان يدبر ويمهد
الارض للحضور لاكمال ادماج الاقتصاد
المصري في النظام الرأسمالي الدولي بصورة
جزرية ومنظمة ليلعب الدور المحدد الذي
يريده منه ويتفق مع استراتيجيته الامبريالية . .
وتتغير طبيعة العلاقة بين الدولة وطبقة كبار
الملاك ، في ظل الاحتلال الاجنبي ، بظهور تمايز
نسبي بين مصالحهما ، ويعبر عن ذلك فرض
الخراج على كل الاراضي الزراعية بما في ذلك
اراضي كبار الملاك التي كانت خاضعة حتى
١٨٩٦ لضريبة العشور . . فتحدث اذن
المساواة الضريبية لكل ارض مصر . . ويصبح
التمايز قائما على حجم المساحة ونوع التربة
وليس في نوع الضريبة المفروضة . . ويعكس
ذلك من ناحية استمرار احتياج الدولة لموارد
مالية الى جانب سيادة التشريع الرأسمالي
للقوانين العقارية في ظل هيمنة رأس المال
الاجنبي على السلطة متحالفا مع السلطة
الخدوية الخائنة التي استدعته .

بدءا من هذه الفترة اصبحت علاقات
الانتاج الاجتماعية محددة بين الاطراف الداخلة
فيها طبقا لاسس جديدة ، اذ كانت فيما سبق
ذلك قائمة على السيطرة على وسيلة الانتاج
الرئيسية ، لان ملكية هذه الوسيلة كانت
- قانونيا - تعود للدولة « مالكة الرحبة » . .
فاصبحت اذن - قانونيا وفعليا ملكية خالصة
للمسيطرين عليها . . ولكن الدولة يظل لها
السيطرة على كل الارض من منطلق انها هي
التي تتدخل لتنظيم عملية الري والدورة
الزراعية وانواع المزروعات والمساحات التي
يجب زراعتها خاصة من المحاصيل النقدية . .
المغزى الذي تخرج به من هذا التحول

القانوني لملكية الارض الزراعية من السيطرة الفعلية الى الملكية المطلقة نجد تعبيرها الاساسي في اطلاق يد كبار الملاك في تحديد الربح ، وكذلك حرمتهم في استعمال الارض ، وحقهم في استغلالها كيفما شاءوا ، وحق التصرف فيها ، وهي حقوق كانت على الاقل شكليا ليست مطلقة الا للدولة مالكة الارض . . بقول آخر ان هذا التحول أقر ما كان يمارس بالفعل فجاءت التشريعات الجديدة لتقرها وتجعل منها قانونا عاما وليس حالات متفرقة . . ذلك انه بالفعل كان بعض كبار الملاك يتمتعون ببعض من هذه الحقوق قبل ان تصبح قانونا يشرع لها ، فكانوا يستبدلون ارضهم باخرى او يتنازلون عنها او يبيعونها . . ونستخلص من ذلك انه اذا كانت مجموعة من العلاقات الاجتماعية تشكلت بالفعل فان ذلك يعني ان تشريعا مناظرا لهذه العلاقات ولد ، في حين انه اذا سن قانون فقط دون ان يقابل ذلك اى نوع من التحول في العلاقات في الممارسة ، فذلك يعني ان محاولة وضع التشريع لم توفق . .

ذلك يعني ان تطور علاقات الانتاج الاجتماعية طوال القرن التاسع عشر كانت في الواقع تعبيرا فعليا عن تغيرات جذرية في تشريع الملكية ، قبل اصدار التشريعات فيما بعد للاقرار بهذه التطورات التي كانت تستقر في الواقع وتصحب التحولات والتغيرات التي تتم في قوى الانتاج وزيادة ادماج الاقتصاد المصري في النظام الرأسمالي الدولي .

فالتشريع ينشأ مباشرة من العلاقات المادية للانتاج الموجودة بين البشر باعتبارها بالفعل مصدر العلاقات الحقوقية التي تقرها علنا حيث تبدو في صورتها القديمة مناقضة للعلاقات الاقتصادية في حركتها الملموسة والمعاشة (٢٣) . .

تمت اذن عملية تبعية وتخلف المجتمع المصري طوال القرن التاسع عشر بخلق هيكل انتاجي يتراكم فيه رأس المال طبقا لهدف محدد وهو تعبئة فائض القيمة الزراعية نحو السوق الرأسمالي الدولي . . وهذا الهدف كان يعني ضرب رأس المال الاجنبي لكل محاولة ساعية الى اعادة التوازن داخل هذا الهيكل الانتاجي ليتوزع تراكم رأس المال على باقي الانشطة الانتاجية غير الزراعية . . اذ بالفعل كان توجه رأس المال نحو اي نشاط اخر غير الزراعة هو اولا وقبل كل شيء لتسهيل توجيهه وتعبئة الفائض الزراعي نحو السوق الرأسمالي (مثل شبكة المواصلات والاتصالات على سبيل المثال) او من اجل السيطرة على الارض الزراعية نفسها من خلال انشاء البنوك العقارية التي سيطرت على مساحات شاسعة مقابل ديون الملاك الذين رهنوها لقاء القروض التي اخذوها من تلك البنوك . . وكان كل توجه لرأس المال نحو الصناعة يتعرض لوضع كل العقبات اذا لم يكن النشاط الصناعي المقام محليا يقدم خدمة اساسية لرأس المال الدولي .

اسفر ذلك كما ذكرنا آنفا عن اختلال في هيكل الانتاج ونتج عنه ظهور فائض نسبي في قوة العمل تتزايد اهميته باستمرار تزايد اندماج الاقتصاد المصري في النظام الرأسمالي الدولي ، وبالتالي استمرار نمط تراكم رأس المال التابع للتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل . . وتصبح هذه الزيادة في قوة العمل بعد ذلك احد سمات الاقتصاد التابع المتخلف، برغم انها احد نتائجه التي تسبب فيها عدم قدرة الانشطة الاقتصادية على امتصاص الفائض السكاني ، نظرا لسماتها التي ترتبط بالاقتصاد الدولي ، الذي يقيم حولها حصارا ، الانفكاك منه هو الخطوة الاولى الاساسية لتجاوز ما سببه من تبعية وتخلف « واعادة سيطرة القوى الاجتماعية المنتجة على شروط تجدد الانتاجي الذاتي التي يعتبر استمرار فقدان السيطرة عليها استمرارا في تكريس التبعية » والتخلف (٢٤).

وبرغم تسليمنا - اعتمادا على المعطيات -
 التاريخية - بأنه بدءا من عملية الادمج الذي
 حدث للاقتصاد المصري في النظام الرأسمالي
 الدولي، اتخذ مسار عملية التطور التاريخي
 للمجتمع المصري - سواء على مستوى البناء
 التحتي او البناء الفوقي - شكلا مختلفا جذريا
 عن المرحلة السابقة على هذا الادمج ، فان
 ذلك لا يبرر تاريخيا ولا علميا، القول بان
 وصول المجتمع الى مرحلة رأسمالية تابعة
 ومتخلفة ، يعني انه مر بمراحل مماثلة لبعض
 المجتمعات الغربية، ربما لسبب اولى وبسيط،
 وهو ان الفحص الدقيق للتاريخ ، بقدر ما ينفي
 ان كل المجتمعات شرقا وغربا، مرت بنفس
 المراحل، ينفي ايضا مرور المجتمع المصري
 بمراحل مماثلة مشاعية وعبودية واسيوية او
 ضرائبية .. الى اخره .

والتأكيد على هذه الفكرة لا يدعو اليها هم
 الفهم العلمي لتاريخ مصر فقط ، وانما ايضا
 لتحاشي ، وضع مسألة التغيير الجذري
 للمجتمع لاخرجه من التخلف والتبعية ، امام
 اشكاليات خاطئة، ناجمة عن الجمود
 العقائدي ، الذي ادى ويؤدي الى عجز النظرية
 عن فهم الواقع وطرح امكانيات التجاوز .